حراك.. وأحزاب بلا حراك

فى مقال كتبته منذ أكثر من عامين فى جريدة مستقلة تناولت فيه هذا المسمى مجازا بالحراك السياسى والمجتمعى بعد أن رصدته ظاهرة عشوائية فى الحياة اليومية.. ظاهرة لها نفعها وان كان ضررها بسبب عشوائيتها اكبر.. وقلت إن لم تتبنى الدولة هذا المشهد وتتفهمه وتتفاعل معه وتتعامل مع قضاياه المعروضة بايجابية وشفافية تنير الطريق لعامة الشعب.الذى يعيش هذا المشهد باحثا عن الحقيقة فى وسط هذا الزخم الاعلامى. الذى يحرك بركان الغضب فى العشش وتردى الخدمات فى العشوائيات ويمارسون ارتفاع الأسعار للسلع الأساسية وسوء الإدارة فى الإدارات المحلية.. وعلامات الاستفهام. التى أثيرت على بعض الجمعيات والأشخاص وقضاياهم المطروحة وتوقيتها.. وغياب الأحزاب عن الممارسة الفعلية لوجباتها القومية والسياسية وخلو الشارع السياسى منها حتى فى تمثيلها للمجالس النيابية والتشريعية رغم كثرة هذه الأحزاب وتنوعها.. رغم أن النظام الديمقراطى يعتبر الأحزاب أحد أهم مؤسساته الفاعلة وأزرعه العاملة وروحه المؤثرة.. ورغم ما نلمسه من تجاوب لفك الحصار عن الجمود فى العمل الحزبى وتحريك بعض المياه الراكدة فيه من داخل الأحزاب وخارجها إلا أن هذا غير كافيا حتى الآن لتحقيق التفاعل المطلوب من الأحزاب فى الشارع السياسى وتصحيح المسار الديمقراطى.. و يبدوا أن رضا الكثير من الأحزاب بموقعها وعدم تجاوبها مع الواقع أو تفاعلها مع الإحداث وتطوير آلياتها لتوسيع دائرة وجودها أو عدد أعضائها وقلة إمكانياتها المادية.. وركنها إلقاء الكرة فى ملعب الحكومة وحدها.أهم هذه العوامل التى لم يحقق حتى التظاهر بالوجود المؤثر فى الشارع السياسى.. كما حدث فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى.هذا العام،وكما هو متوقع لها فى انتخابات مجلس الشعب القادمة.. فمازال عدد المستقلين أكبر وأقوى فى الممارسة الانتخابية وفى الوجود السياسى فى الشارع المصرى..

على من تقع مسؤولية عدم الوجود الحزبى الفاعل فى الشارع السياسى المصرى، أو على الخريطة الديمقراطية.. هل هى مسؤولية الأحزاب نفسها.. أم مسؤولية الوعى الحزبى والسياسى للمواطن المصرى.. أم مسؤولية الدولة والقانون.. أم الحكومة.. أم مسؤولية عدم الثقة ؟! .. فى المناظرة التى طرحتها وزارة الإعلام على شاشة التلفزيون المصرى إثناء انتخابات الشورى.. كان اللافت للنظر أن معظم الرؤى الحزبية لأحزاب المعارضة مليئة باللغة المجازية و الانطباعات الشخصية للقضايا المطروحة.. ربما لو تم توفير هذا الوقت لرجل الشارع المنغمس فى هذه القضايا لكان أكثر تحديدا وضاحا من هذا الطرح الحزبى..

فكما أن الحكومة مطالبة بدعم وحصانة الممارسة الحزبية وحماية الديمقراطية.. فان على الأحزاب أن تعيد النظر فى داخلها وتطور من نفسها هيكلا وتنظيما وفكرا.. وتتفاعل مع بيئتها.. وتقدم رؤيتها فى خطة عمل لبرامج من دراسات ميدانية لكل القضايا الوطنية والإقليمية الملحة.. وحلا واقعيا لمعوقات التنمية برؤى مستقبلية لتطوير التعليم والأداء الصحى وأزمة المرور والبطالة والصناعة والزراعة إلى أخر القائمة.. وان تطور فكرها وأدائها الديمقراطى.. وتعرض برامجها ورؤاها وأفكارها للمواطن بأشكال مختلفة.